

ستكون المسئولة عن أمور التوزيع ؟ ثم اقتنع بأننا لن نقدم على خطوة مكلفة ، وأن كل الصحف المماثلة إنما تلجأ إلى شركات التوزيع المتخمة على أن تكون لنا فقط أجهزة تباشر رقابة هذه الشركات والتأكد من أنها لا تقصر في عملها بالنسبة لتوزيع صحيفتنا « الأيام » .

بل نطق بما هو أشد غرابة ! لقد تطلع إليّ ليقول بصوت قوى إلى مقتنع بكل شيء .. وستجدني على استعداد لقبول أى « موقع تضعني فيه .. »

لقد توقعت أن يقول : « .. ولكي أؤدي مهمتي التي كلفني بها أكرم العجة كما يجب فأنا أقترح أن يكون موقعي هو إلى جانبك كرئيس للتحرير ، أو كمدير للتحرير ، أو أن يبتكر منصباً معيناً ، ومع هذا فإنه ختم مقابله الثانية ، بوضع نفسه تحت تصرفي .. وأن أضعه في المكان الذي اختاره له .

وازدادت شكوكي وتراكت ..

بل عدت مرة أخرى أدور في دائرة الاحتمالات الثلاثة التي تصورت أن الممول يواجهها .. كى أغرق من جديد في تساؤلات أخرى ..

فهل كان الممول غير جاد في الإدعاء بأنه يكافح من أجل الوصول إلى حل لمشكلاته الشخصية مع « المملكة » ، ؟ أم أنه أراد مما طرح عليّ من إقترح أن أختار الرفض وأكون بذلك أول من قتل المشروع بيده بدافع عامل شخص هو رفض العمل مع .. صحفية عربية أكدت كفاءتها فعلاً ؟ وهل كنت محققاً في حوارى مع نفسى بقبول مسامرة أفكار الممول في أنه يحاول جاهداً إزالة العقبات ، بينما كان يسلمنى الخنجر للإجهاد به على المشروع ؟ ثم في النهاية : هل خسرت شخصياً شيئاً من قبولي بحث ما اقترحه الممول .. ما دمت أملك في النهاية حق القرار ؟

كان الممول خلال فترة اللقاء مع الزميل الصحفى قد غادر باريس إلى المملكة العربية السعودية لمباشرة بعض أعماله ومشروعاته . وقال لى قبل سفره : أرجو أن تتاح لنا فرصة الاجتماع مرة أخرى .

وسافر الأستاذ أكرم العجة .. وعاد إلى باريس .. وتوقعت أن يتم هذا الاجتماع .. ولكنه لم يتم .

ولم أكن مستعداً على الإطلاق أن أطلب تحديد هذا الموعد ، وإلا كنت كمن يستعجل الأمور ويتساءل : وما الذى يعطل خروج المشروع من دائرة التجهل أو التجميد الذى فرضت عليه ، وقد انتهى كل شيء وذلك العقبات .. لم يكن القرار فى ذلك قرارى .. إنما كان الكشف عن الخطوات التى تؤدى إلى قرارى إنما يبدأ فى اللحظة التى يفرج فيها الممول عن المشروع ويخرجه من دائرة « التجميد » ويطلب بعد ذلك أن يكون للصحفى العربى عادل مالك - وهذا اسم الزميل الصحفى - مكاناً معيناً فى الجهاز التحريرى الرئيسى ، وباختصاصه ، لا أرضاها ولا أوافق عليها .